الطريقة العلمية و العملية لاختيار موضوع بحث علمي و عنونته

The scientific and practical way to choose scientific research topic and give it a title

تاريخ الاستلام: 2020/05/13 تاريخ القبول:2022/02/06

رباحي مصطفى
خليفي شوقي

كلية الحقوق، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر.

ملخص

إن أصعب ما يواجه أي باحث في ميدان العلوم؛ لاسيما بالنسبة لطلبة الماستر و الدكتوراه، هو اختيار موضوع للبحث فيه؛ خاصة و أن الباحث الطالب مرتبط بمواعيد و مواقيت محددة. ولهذا، و لتجاوز هذه المرحلة يجب عليه اتباع خطوات محددة وفق منهجية علمية و عملية تنطوي على مجموعة من الشروط و المعايير التي يجب احترامها في هذا الشأن، و هذا ما سنبينه في المبحث الأول.

غير أن اختيار موضوع بحث علمي يبقى بدون معنى؛ ما لم نضعه في اطار نعرفه به، و نقصد هنا أنه لإعطاء موضوع البحث معناه العلمي؛ يجب أن نعطيه عنوانا يشكل هويته و بطاقة تعريفه العلمية، إذ ان التوفيق في صياغة العنوان من قبيل التوفيق في اختيار موضوع البحث العلمي، و بالتبعية النجاح في بلوغ الأهداف المرجوة من البحث، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التقيد بمجموعة من المعايير و الشروط عند صياغة هذا العنوان، و هو ما سنتناوله في المبحث الثاني

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، الباحث، ذاتية، موضوعية، منهجية، موضوع، عنوان، المصطلحات، المفاهيم، علمية، عملية.

Abstract

The most difficulty, which any researcher facing with, in the scientific field, mainly for master and doctoral student , is the choice of a scientific research topic, especially since they are restricted by a specified time, for this, and to passing this delicate phase, the researcher must follows a specific steps in accordance with scientific and practical methodology that includes a set of conditions and norms that must be respected in this regard, which we are addressing in first time.

But, the choice of a theme will remain meaningless, unless we put it in a framework that defines it, we mean here, to give any subject research its scientific meaning, it must make it a meaningful title that constitutes its scientific identification card, as succeeding to formulate some title means the success in the choice of scientific research topic, and consequently success in achieving the objectives that are desired by this research, the question that can only be achieved by respecting a set of the criteria and conditions when formulating the title which we are addressing in second time .

Keywords: scientific research, researcher, objectivity, subjectivity, methodology, theme (topic), title, terms, concepts, scientific, practical.

Résumé

La plus grande difficulté, a laquelle est confronté tout chercheur dans le domaine scientifique, c'est bien le choix d'un thème, surtout par rapport aux étudient chercheur du master; et les doctorant qu'ils sont restreints par un délai bien déterminé, et pour dépasser cette phase délicate, le chercheur doit suivre des étapes bien déterminées conformément a une méthodologie scientifique et pratique qui comprend un ensemble des conditions et normes qu'il doit respecter a cet égard, et qui nous, les abordons en premier lieu.

Mais, Le choix d'un thème de recherche scientifique restera dénué de sens, sauf si on le met dans son cadre d'identité, ca, veut dire, pour donner a un sujet de recherche sons sens scientifique, il fallait qu'on le donne un titre significatif qui constitue sa carte d'identité scientifique, puisque réussir a formuler un titre veut dire la réussite au choix du thème, et par conséquence l'atteinte des objectifs souhaités par la recherche, la question qui ne peut être réalisé, que par le respect d'un ensemble de critères et conditions lors de la formulation de titre dont on les traites en deuxième lieu.

Mots clés: recherche scientifique, chercheur, subjectivité, objectivité, méthodologie, theme, titre, termes, concepts, scientifique, pratique.

* Corresponding author, e-mail: abendjabbar7@gmail.com

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2022.

مقدمة:

يمكن تعريف المنهجية بأنها الطريق أو السبيل لبلوغ المعرفة؛ سواء كانت هذه الأخيرة؛ جديدة مبتكرة أو كانت تأكيدا؛ تعديلا أو دحضا لمعرفة موجودة مسبقا، و المنهجية وفق هذا المعنى تأخذ مفهوما واسعا يشتمل من جهة على جانب معنوي غير مادي يتعلق أساسا بالنشاط الفكري الذي يتجلى في طريقة التفكير الإنساني على شاكلتيه المنظم و العشوائي، و من جهة أخرى يشتمل على جانب مادي شكلي إجرائي يتمثل في تلك الخطوات التي يجب إتباعها من أجل بلوغ هذه المعرفة؛ سواء كانت علمية أو غير ذلك، حسية أو تأملية.

و هنا نحن بصدد المعرفة العلمية التي يتطلب بلوغها انتهاج طريق منتظم و محدد من طرف الباحث الذي يبذل في سبيل ذلك جهدا بدنيا و عقليا؛ في عملية استقصائية معقدة لأجل بلوغ هذه الأخيرة؛ فيما يصطلح عليه البحث العلمي، فالمنهجية العلمية هي الفارق في تحديد طبيعة البحث إن كان علميا أو لا، وبالتالي تحديد نوع المعرفة المتوصل إليها، و ذلك بالنسبة لكل الظواهر موضوع الدراسة، بما في ذلك الظاهرة القانونية.

إذن؛ و من المنطلقات السابقة؛ نجد أن البحث القانوني هو بحث علمي يتطلب القيام به إتباع شكليات محددة في سبيل بلوغ حقيقة قانونية جديدة إن كنا بها جاهلين و تأكيد، دحض أو تعديل الحقيقة القانونية التي نكون بها عالمين.

وهنا نقول أن البحث في الميدان القانوني يبلغ من الصعوبة بما كان؛ شأنه شأن البحث في العلوم الإنسانية التي تكون فيها فعالية التجربة محدودة جدا، و ذلك راجع إلى الطبيعة أو الخلفية الاجتماعية للظاهرة القانونية في حد ذاتها و ما يرافقها من تقلبات و تغيرات مستمرة تخضع للانفعالات و التوجهات المجتمعية؛ هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن ميدان العلوم الإنسانية بصفة عامة و القانونية بصفة خاصة ميدان شاسع شساعة الحياة الاجتماعية، وهو الأمر الذي يفرض على الباحث التقيد بمجال معين و دقيق؛ خصوصا فيما تعلق بالباحثين الأكاديميين، لاسيما منهم المقبلين على إجازة الماستر أو الدكتوراه؛ فهم مطالبين بالبحث في مجال تخصصهم.

و أصعب ما يواجه هؤلاء الباحثين (طلبة، أساتذة،...) عند انطلاقتهم؛ هو اختيار موضوع لبحثهم و وضع إشكالية له لا تخرج عن نطاقه و سياقه؛ و

صياغتها صياغة سليمة؛ على أن تكون الإجابة عليها ضمن تصميم متناسق و متجانس وفق تسلسل منطقي؛ منتظم و موضوعي يشكل الإطار العام لهذه الإجابة، و ذلك لجعل البحث ذا قيمة علمية بالنسبة للباحث نفسه و لغيره من الباحثين و القراء، وهو الأمر الذي سنعالجه فيما يخص أحد أهم هذه العراقيل، لاسيما في الميدان القانوني، و نخص هنا مشكلة اختيار موضوع علمي للبحث فيه؛ و صياغة عنوان له؛ يمثل واجهة الدراسة المراد القيام بها، خصوصا إذا تعلق الأمر بالطلبة المقبلين على إعداد مذكرة ماستر أو أطروحة دكتوراه، و ذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: **ما هي الكيفيات العلمية و العملية لاختيار موضوع بحث و وعنونته؟**.

و ذلك عبر تسليط الضوء على كيفيات اختيار موضوع بحث؛ في المبحث الأول، لنتناول في المبحث الثاني الطريقة العلمية لصياغة عنوان بحث علمي

المبحث الأول/ الطريقة العلمية و العملية لاختيار موضوع بحث علمي: كما سبق و أشرنا، و نظرا للعدد اللامحدود من المواضيع التي يمكن أن تكون محلا للبحث العلمي؛ لاسيما في ميدان العلوم الانسانية؛ و بالخصوص في مجال العلوم القانونية؛ نتيجة للخلفية الاجتماعية للقاعدة القانونية في حد ذاتها، و لغرض بلوغ الباحث هدفه، و التوفيق في اختيار موضوع علمي يبحث فيه؛ خاصة بالنسبة لطلبة الماستر و الدكتوراه، و حتى لا يتوه هؤلاء في هذا البحر الواسع من المواضيع المحتملة، وتجنبا لهدر الوقت و الجهد، لابد لهم من مراعاة بعض الشروط؛ منها الذاتية المتعلقة بشخص الباحث، و منها الموضوعية المتعلقة بموضوع البحث العلمي، و قد اختلف كتاب المنهجية في الشروط الواجب احترامها في هذا الشأن، كل حسب خلفيته العلمية.

حيث أن بعض الكتاب يرجع أمر اختيار الموضوع محل البحث العلمي للأحاسيس الداخلية للباحث، بمعنى أن الباعث الرئيسي لاختيار أي موضوع للبحث فيه هو ذاك الشعور الداخلي الملح في نفس الباحث؛ بوجود مشكلة تحتاج إلى الحل أو وجود موضوع جدير بالدراسة لأن هذا هو السبيل السليم للإبداع الفكري و الأصالة العلمية، إذ أن أفضل البحوث و أرفعها ما كان مصدره الإلحاح الداخلي و الرغبة الذاتية[1]، في إشارة إلى الظروف الانفعالية للفرد.

و هذا حسب ما نراه طرح غير دقيق، و هو ما ذهب إليه البعض الآخر من

الكتاب في منهجية البحث العلمي[02]، لأن الباحث قد يستند في اختيار موضوعه إلى تجاربه السابقة و ما قد يكون قد واجهه من مشكلات أو ثغرات في ظواهر تحتاج للتفسير أو التأكيد أو النقد، كما قد يعتمد على التأمل في ما يحيط به من أحداث و ظواهر، دون أن ننسى الصدفة التي قد تكون منبها لاختيار موضوع للدراسة؛ بالإضافة إلى تلك الأفكار التي قد تتبلور لدى الباحث نتيجة المخالطة و الاحتكاك العلمي و حتى المجتمعي، وهنا أيضا نشير إلى أنه قد يكون اختيار الموضوع باقتراح من الأستاذ المشرف أو غيره من الأساتذة، ولو أن هذا الأمر غير محبذ لدى البعض حتى إن كان يجيزها[03].

إذن؛ ومما سبق نجد أنفسنا أمام معايير تتعلق بشخص الباحث المقبل على دراسة أو بحث علمي، و عليه يمكن القول بأن هناك معايير ذاتية يجب مراعاتها من طرف المقبل على إعداد بحث علمي بغض النظر عن ميدانه.

المطلب الأول/ المعايير المتعلقة بشخص الباحث التي يجب مراعاتها عند اختيار موضوع للبحث العلمي: يمكن إجمال المعايير التي تؤثر على الباحث عند اختياره لموضوع دراسته، أو تلك الشروط التي يتعين عليه مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار بشأن موضوع الدراسة التي سيقوم بها في النقاط الآتية:

الفرع الأول/ القدرات و الملكات الذاتية: تتمثل الملكات و القدرات الذاتية للباحث في الإمكانيات العلمية و العقلية، الجسدية و المالية، و كذا القيمة الأخلاقية التي يتمتع بها هذا الأخير، بالإضافة إلى ميولاته و رغباته الشخصية.

أولا/ القيمة الأخلاقية: يمكن تعريف الأخلاق بأنها السلوك الذي يرقى إلى المثالية كونه يهدف إلى تحقيق الرقي و إشباع تطلعات الفرد و المجتمع دينيا و دنيويا على حد سواء، و إن تحلي الإنسان بالأخلاق أمر جوهري و بديهي؛ و أكبر دليل على ذلك أنه؛ من الغايات الأساسية التي جاء بها ديننا الإسلامي الحنيف؛ إتمام مكارم الأخلاق؛ لقوله (ص) " ... بعثت لأتمم مكارم الأخلاق "[04]، بمعنى أن البشرية قاطبة معنية بالأخلاق، أي أن الأخلاق سمة ملاصقة للإنسان مهما كان موضعه في المجتمع، فما بالك بالباحث في الميدان العلمي، الذي يجسد نخبة المجتمع، الأمر الذي يوجب عليه و أكثر من غيره أن يكون متخلقا، و دليل ذلك الانصهار العضوي و الوظيفي بين العلم و الأخلاق ، إذ أن أول آية نزلت على رسولنا الكريم (ص) الذي قال بعثت لأتمم مكارم

الأخلاق؛ تأمر و تحث على العلم.

و من هذا المنطلق، نجد أن التزاوج و التناغم و الارتباط الوثيق؛ بل الأصيل؛ بين العلم و الأخلاق، يحتم و يفرض سمو هذه الصفة لدى الباحث في الميدان العلمي، إذ نقول أنه لا علم بدون أخلاق أساسا.

حيث أنه؛ و من المسلم به في هذا الشأن؛ أن العلم أساس تطور المجتمعات و الدول، و طالما أن هذا الأخير مقرون أصالة و وجوبا بالأخلاق، فإنه لا قائمة لمجتمع دون علم؛ و لا قائمة لعلم دونما أخلاق، ولهذا لا تقوم أمة أو ترقى؛ لاسيما في العلم دون أخلاق، على قول الشاعر أحمد شوقي " إنما الأمم الأخلاق ما بقيت؛ فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا ".

فالأخلاق تجعل من صاحبها؛ لاسيما الباحث في الميدان العلمي؛ يتمتع بكل مقومات الصبر و التحمل للمصاعب و المعوقات التي قد تصادف عمله البحثي، كما أنها تتيح لهذا الباحث التحلي بالموضوعية و الثبات و الحياد و التجرد من العاطفة في مقاربته للظواهر موضوع الدراسة(05)، و أخلاق الباحث أيضا تفيده في الابتعاد عن الانفعالات السلبية و تعطيه نوع من المرونة و السلاسة في التعامل مع الآخرين بما في ذلك الأستاذ المشرف، و حتى الأساتذة الذين قد يحتاج عونهم لتجويد بحثه، الأمر الذي يسهل عليه من ناحية أخرى و لوج المصادر و المراجع و الاستفادة من تجارب الباحثين الآخرين.

و في الأخير نقول أن الأخلاق الحميدة تجعل الباحث يحترم و يطبق قواعد الأمانة العلمية التي تعتبر من أساسات البحث العلمي، في زمن كثرت فيه السرقات و قل فيه الوفاء للأمانة بصفة عامة، ناهيك عن العلمية منها.

ثانيا/ قنـــاعات و ميولات الباحث: تعتبر ميولات الباحث و قناعاته من العوامل المؤثرة على جدية البحث و جودته؛ خصوصا إذا كان الموضوع ضمن الاهتمامات و الرغبات المفضلة لديه، و هذا هو الأصل إذا انطلقنا من أن اختيار الموضوع يكون من طرف الباحث و ليس مقترح من طرف آخر أو بضغط منه، لأنه في بعض الأحيـان تقوم الجهة المشرفة على البحوث (إدارة أو أستاذ) بوضع مواضيع معينة بذاتها ليتم الاختيار من بينها.

و هذا التقييد قد يؤثر سلبا على الباحث؛ و بالتالي على موضوع الدراسة، و لو

أن البعض يرى بأن هذا الأخير (الباحث) يذوب و ينصهر في بحثه في عملية تزاوج سلسة و منسجمة بمجرد البدء في عملية البحث؛ حيث أن موضوع هذا البحث يغزو فكر الباحث و يستحوذ عليه حالما يتم اختياره[06].

و بالنظر لأهمية هذا العنصر الذاتي و المتعلق بشخص الباحث؛ في إعداد بحوث جيدة و قيمة؛ أصبح يتم في بعض الأحيان تكليف طلبة الدكتوراه بإعداد مشروع بحثهم تحت إشراف المؤطر، و ذلك بغرض ترك مجال أوسع للطالب في اختيار الموضوع الذي يتماشى و ميولاته و قناعاته الشخصية، ما يضعه في أريحية نسبية رغم ما نبديه من تحفض حول المدة الزمنية المخصصة لذلك (مدة اختيار الموضوع) لاسيما من حيث قصرها.

ثالثا/ الإمكانيات المالية للباحث: إن هذا العامل له بالغ الأثر في العملية البحثية مهما كان نوعها، حيث لا يمكـن فصل نتائج أي دراسة عـن الإمكانيات المادية و المالية المرصودة لهـا، و ذلك في أي مجال علمي كان؛ سواء علم تجريبي أو علم نظري؛ كما هو الحال بالنسبة للعلوم الإنسانية بصفة عامة و العلوم القانونية بصفة خاصة.

فالباحث يحتاج للتنقل داخل الوطن من منطقة إلى أخرى، من جامعة إلى أخرى، وحتى أنه يحتاج للسفر إلى خارج البلاد، سواء كان ذلك في سبيل البحث عن مختلف المصادر و المراجع أو لتقديم مداخلات أو حضور ملتقيات في إطار مختلف التظاهرات العلمية، أو الالتحاق بمختلف المخابر على مستوى الكليات و الجامعات للاحتكاك بالباحثين؛ و الاستفادة من أعمالهم و خبراتهم، كما أن أي بحث يحتاج إلى إمكانيات تقنية كالوسائل الرقمية الحديثة من أجهزة إعلام آلي و تدفق مستمر للانترنيت و غيرها من الوسائل الحديثة و التي هي ليست في متناول الجميع؛ عندما نخص الجزائر بالذكر، و ذلك في ظل غياب دعم حقيقي للباحثين من طرف الدولة و عدم تبنيها لهم و مواكبتهم من الناحية الاقتصادية؛ التي تعد أكبر المعوقات في إجراء أي بحث علمي؛ و ذلك وفق نظرة استشرافية تصبو إلى منح الاهتمام المستحق لفئة الباحثين على اعتبارهم نخبة تكون أساس رقي و ازدهار أي مجتمع.

و هنا ننوه إلى أنه إذا ما بقي الإهمال المالي للباحث بصفة عامة فإن البحث العلمي سيأتي عليه يوم و يقتصر على فئة دون أخرى من المجتمع؛ حتى نجد

أنفسنا أمام طبقية اقتصاد علمية، و نحن في الجزائر نسير تدريجيا نحو هذا الطرح إذا بقي الوضع على حاله.

رابعا/ القدرات الذهنية و الجسدية و اللغوية: يجب على الباحث بالنسبة لهذه المعايير؛ عند اختياره لبحثه أن يراعي إمكانياته الذهنية و العقلية، لاسيما فيما يخص قدرته على جمع المادة العلمية واستيعابها و تحليلها و مناقشتها من أجل بلوغ النتائج المرجوة من بحثه، لأن الباحث طالب الماستر مثلا أو الدكتوراه؛ قد يختار مشكلة أو موضوعا يفوق قدرته على الاستيعاب و التحليل.

بالإضافة إلى ذلك؛ يجب على الباحث أن يضع في الحسبان الحجم المعرفي لديه، لأن الأصل في اختيار الموضوع قد يرجع لتراكمات علمية لدى الباحث نتيجة لإطلاعه المعمق في إحدى الميادين المرتبطة بموضوع دراسته، حيث أنه قد يحدث و أن صادف في قراءاته السابقة إشكاليات تحتاج الحل أو ثغرات تستحق الوقوف عليها، ذلك كون التراكم المعرفي يسهل علي الباحث كثيرا من الأمور الشكلية أو الموضوعية.

أما بالنسبة للقدرات الجسدية، لاسيما تلك التي تخرج عن النطاق الذهني و العقلي؛ فهي حسب رأينا أمر نسبي لأن الإعاقة في نظرنا إعاقة فكرية لا جسدية؛ و لو أن هذه الأخيرة قد تعيق صاحبها بعض الشيء في ظل نقص الإمكانيات كما سبق و ذكرنا؛ كما هو الحال بالنسبة للباحث الكفيف مثلا.

و ذلك على خلاف القـــدرات اللغويـــة التي تشكل حجـر الأساس في جودة أي بحث علمي، فهي (اللغة) ســلاح ذو حـــديـــن، إذ أن إتقان عديد اللغات يمكن الباحث من الغوص في مختلف المراجع عبر مختلف المشارب؛ ما يجعل لديه إلمام أفضل بأي موضوع يكون محلا للدراسة و البحث، و هذا ما يزيد في تمكنه من المادة العلمية وتنوع ثروته المعرفية، الأمر الذي ينعكس إيجابا على إخراجه لموضوع بحثه سواء من الناحية الشكلية بإعداد دراسة تخلو من الأخطاء اللغوية، أو من الناحية الموضوعية باستعماله لغة مفهومة و بسيطة تحوي الدليل و الحجة الكافية لإثبات مقاربته للظاهرة موضوع البحث، كما أن الفهم الجيد للغة يسهل فهم مقاصد الغير بدقـــة و توجهاتهم العلمية، ما يسهـم في المحافظة على مقومات الأمانـة العلميـــة، حيث أن الباحث لا يحيد بذلك عن المعنى الذي يقصده غيره؛ أو يشوهه عند استعمال مراجع هؤلاء الغير.

ضف إلى ذلك أن اللغة أهم وسائل الاتصال و التواصل، و من المعلوم أن الاتصال الجيد من العوامل الفاعلة في إنجاح أي عمل بما فيها البحث العلمي.

الفرع الثاني/ التخصص: إن معيار التخصص يبلغ من الأهمية بما كان بالنسبة لشخص الباحث، و يشتمل التخصص على شقين:

- تخصص علمي؛ أي المجال الذي درس فيه الباحث أو الذي يدرس فيه الطالب الباحث.
- تخصص مهني يتعلق بالحياة العملية للباحث.

أولا/ بالنسبة للتخصص العلمي: يجب على الباحث التقيد؛ و ألا يخرج عن نطاق اختصاصه العلمي الذي يتميز فيه؛ إذا كان باحثا حرا، أو الاختصاص الذي يدرس فيه إذا كان طالبا جامعيا و إلا قوبل موضوعه بالرفض من قبل المجلس العلمي للجامعة المعنية في هذه الحالة، هذا بالإضافة إلى أن تقيد الباحث بميدان تخصصه يجعله متحكما أكثر في ما يقدمه، الأمر الذي قد يضيف قيمة علمية لموضوع الدراسة.

ثانيا/ بالنسبة للتخصص المهني: تبدو أهميته و أثره على جدية و جودة العمل البحثي في أن الباحث العامل أو الموظف مثلا قد يستفيد من مراجع و مصادر غير متاحة، لاسيما في المجال القانوني، عندما يتعلق الأمر بظواهر ينظم عملها و تحكمها النصوص التنظيمية كما هو قائم في عديد الحالات؛ بل أغلب الأعمال الإدارية في الجزائر، إذ أن تطبيق الكثير من النصوص التشريعية يوقف على صدور النصوص التنظيمية على اختلاف أشكالها و درجاتها، و التي تبقى في الميدان الإداري مثلا حكرا على الموظف، و عليه فالباحث هنا مطالب بأن يأخذ بعين الاعتبار في اختيار موضوع بحثه؛ مجال عمله الذي يضيف له الكثير من حيث جدية البحث و جودته، فالباحث الأستاذ مثلا يكتسب الكثير من الخبرات التي تساعده في تطوير قدراته العلمية؛ نتيجة الاحتكاك المستمر بالأساتذة و الباحثين و حتى الطلبة بطبيعة عمله، فالخبرة المهنية لها بالغ الأثر الإيجابي في نوعية أي بحث علمي و اختيار موضوع له، لأن كل عمل ميداني تتخلله مشكلات تحتاج إلى حل أو تعديل أوتطوير؛ و هذا مايزيد من فرص اختيار مواضيع بحث جدية .

إذن، كلما تمت مراعاة العوامل و المعايير التي سبق ذكرها في اختيار موضوع

معين للبحث فيه؛ كلما زادت قيمته العلمية و أصالته، غير أن ذلك يبقى غير كاف لأنه لابد من توافر شروط موضوعية تتعلق بذات الموضوع محل الدراسة العلمية، و هو ما سنتطرق إليه فيما سيأتي.

المطلب الثاني/ المعايير المتعلقة بموضوع البحث العلمي و التي يجب مراعاتها عند اختياره: يمكن إجمال هذه المعايير و العوامل التي تعتبر موضوعية؛ و تقسيمها إلى عوامل:

- خارجية: تتعلق بالمدة المخصصة لاختيار الموضوع و إجراء البحث، بالإضافة إلى سعة و مدى وفرة المراجع و المصادر التي عالجت الموضوع محل البحث المراد القيام به.

- داخلية: تتعلق بالقيمة العلمية للبحث في حد ذاته؛ و مدى قابليته لذلك.

الفرع الأول/ العوامل الخارجية الواجب مراعاتها في اختيار موضوع البحث العلمي: إنه من العوامل الخارجة عن نطاق الموضوع و التي تأثر فيه نذكر ما يلي:

أولا/ التغطية العلمية لموضوع البحث العلمي: عند اختيار أي موضوع بحث علمي، فإنه لابد من التأكد إن كان من المواضيع التي تحظى بتغطية كافية من حيث المراجع و المصادر، لأننا نجد طرحين؛ فيما يخص المقاربة المتعلقة بمدى أهمية التغطية العلمية لموضوع بحث علمي معين.

فحسب البعض؛ المواضيع التي تنعدم أو تقل فيها المراجع تكون غير صالحة للبحث العلمي، لأن إمكانية استكماله ضعيفة جدا، بل قد تكون مستحيلة، و بالتالي يتعين على الباحث أن يقوم برصد أولي للمصادر و المراجع المرتبطة ببحثه و يتأكد من توفرها(07)، و ذلك بحكم أن الاعتبار الحاسم في اختيار موضوع بحث علمي؛ هو توفر المستندات المتعلقة به، كون الأطروحة أو المذكرة ليست شعرا أو قصيدة تستملى من العاطفة و لا لوحة تستلهم من الطبيعة(08).

غير أن هذا الأمر نسبي بالنسبة للباحث في المجال القانوني، فهو قد يعتمد على النصوص القانونية فقط في إعداد بحثه، و ذلك رغم المجهودات المضنية التي قد يبذلها في هذا الشأن؛ إن لم يكن الموضوع المختار للبحث فيه محل تغطية علمية قبلية، إذ أن هذا لا ينقص من قيمة البحث؛ بل يجعله متميزا و متأصلا نتيجة

لاعتماد الباحث على نفسه في جمع المادة العلمية و البحث عن النصوص القانونية و تحليلها؛ و من ثم بلوغ النتائج المتوخاة؛ من حلول و اقتراحات يتوصل إليها.

وهذا الطرح المناقض للأول له دليله في حالات اكتشاف ظاهرة جديدة؛ لاسيما في الميدان العلمي التجريبي، بمعنى أن عنصر التغطية العلمية لموضوع بحث معين؛ يبقى نسبى؛ غير فاصل في تحديد جدية و جودة البحث العلمي رغم أهميته البالغة، وهذا يؤدي بنا للقول بأنه يكفي أن يكون الموضوع محل البحث العلمي إن لم يكن مبتكرا، محلا لتغطية علمية كافية بالقدر المطلوب للبحث المراد القيام به.

ثانيا/ المدة المخصصة لاختيار الموضوع و انجاز البحث العلمي: في هذا الشأن؛ يجب على الباحث أن يتقيد بالمدة الزمنية المقررة له، سواء تعلق الأمر باختيار موضوعه؛ و الأمر هنا يخص طلبة الماستر و الدكتوراه، أو تعلق الأمر بالمدة الزمنية المحددة لانجاز البحث العلمي؛ حيث يجب على الباحثين؛ و ربحا للوقت من أجل إنجاز بحوثهم و تقديمها في المواعيد المحددة لها؛ تفادي الموضوعات التي يشتد حولها الخلاف، فهي بحاجة إلى فحص و تمحيص؛ مما يصعب على الباحث أن يكون موضوعيا من جهة و تكلفه الكثير من الوقت من جهة أخرى، كما يجب تفادي المواضيع المعقدة و تلك الواسعة جدا و الغامضة(09)، كما يتعين على الباحث تجنب الدراسات التي تقتضي منه التنقل بين مختلف الدول لجمع المراجع، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالدراسات المقارنة على غرارها في العلوم الإنسانية بصورة عامة؛ و القانونية بصورة خاصة، لأن ذلك يكلفه مزيدا من الوقت لاسيما إذا اعتبرنا الإجراءات الإدارية الخاصة بشروط التنقل خارج الوطن على غرار التأشيرة...الخ.

حيث نشير هنا بالنسبة لمختلف لطلبة الماستر و الدكتوراه الباحثين أنهم مقيدين بمدة زمنية محددة يقدمون فيها موضوع بحثهم (عنوان بحث) مع ملخص لأهم عناصر هذا الموضوع خلال مدة زمنية قد لا تتعدى الأسبوعين من الزمن، الأمر الذي نعتبره غير منطقي، لأنه للقيام بملخص عن الموضوع لابد أن يكون الموضوع قد تم إنجازه، و أن يكون الباحث ملما بصورة دقيقة لأغلب عناصر بحثه و هذا غير ممكن من الناحية العملية طالما أن الباحث في صدد دراسة

موضوع قد يستغرق إنجازه سنوات، و لهذا لابد من إعادة النظر في المدة المخصصة لاختيار موضوع بحث أو تجنب تقديم ملخص مسبق و شامل عن هذا الموضوع، خصوصا و أن هذه الجزئية يمكن اعتبارها عمل إداري تقني في ميدان البحث العلمي خاصة بالنسبة لطلبة الماستر و الدكتوراه، يسهل إعادة النظر فيها لضمان جودة اكبر للعمل العلمي، مع ترك التعريف بالموضوع.

بالإضافة إلى ذلك يحبذ ترك مجال لتغيير أو تعديل موضوع البحث العلمي، و التعامل مع ذلك بمرونة أكبر.

الفرع الثاني/ العوامل الداخلية الواجب مراعاتها في اختيار موضوع البحث العلمي: من العوامل المتعلقة بذات الموضوع البحثي؛ و لها كبير الأثر على جديته و جودته، نذكر ما يلي :

أولا/ الأهمية العلمية لموضوع البحث: وهنا يختلف الكتاب في المنهجية حول المعيار المعتمد للقول بأهمية الموضوع محل الدراسة و البحث، فالبعض يعزو ذلك إلى وفرة المراجع و المصادر كما سبق و رأينا (التغطية العلمية لموضوع البحث)، و البعض الآخر يشترط لأهمية البحث أن يتسم بالحداثة؛ لم يتعرض إليه شخص فيما مضى[10].

و هذا غير دقيق لأن نفس الموضوع قد يتم تناوله من عدة زوايا مختلفة، كما أننا لا نؤمن بفكرة وجود بحث كامل؛ لأن كل بحث يجر وراءه جملة من التساؤلات و الإشكاليات؛ و بالتالي جملة جديدة من مواضيع البحث، غير أنه في هذا الشأن؛ يمكن القول أنه يكفي لكي يكون البحث ذا أهمية؛ أن يضيف قيمة علمية جديدة، سواء توصل الباحث إلى حقائق جديدة أو طور أخرى قائمة أو ألغاها.

و هنا ننوه إلى أن الاتجاه المنادي بالحداثة كشرط ليكون العمل البحثي ذا قيمة علمية؛ ربما لا يقصد من وراء ذلك إلا تفادي التكرار الأعمى للبحوث و الأطروحات ولهم في ذلك بعض الحق، لذلك يرى آخرون بأنه يجب أن يتعلق البحث العلمي بمشكلة حديثة لاسيما في العلوم الإنسانية كأن يكون الموضوع متعلقا بتنظيم هيكلي جديد أو اتجاه تشريعي مستحدث؛ و أن يتم الابتعاد عن النظريات العامة لفروع القانون مثلا إلا إذا كانت منطلقا لدراسة جديدة؛ وهذا ما يجعل من الضرورة بما كان؛ الاطلاع المسبق على فهارس الرسائل و

الأطروحات الجامعية و مختلف البحوث المتوافرة على الساحة العلمية و تبادل الآراء مع الأساتذة و الزملاء في هذا الشأن[11].

ثانيا/ أن يكون موضوع البحث العلمي محددا و قابلا للبحث فيه: بمعنى ألا يكون موضوع البحث عاما أو سطحيا؛ بل يجب أن يكون محددا بدقة، فهو في النهاية نقطة جزئية من موضوع أعم و أشمل[12] ، و يرى الدكتور عبد الواحد الناصر في هذا الشأن؛ أن يكون البحث عموديا لا أفقيا [13]، كما أن القصد من قابلية الموضوع للبحث، ألا يكون قصيرا متناثرا؛ قد يصلح ليكون مادة لمقالات أو مداخلات فقط.

إن كل ما سبق ذكره يمكن اعتباره الخلفية العلمية أو الأساس العلمي لاختيار موضوع بحث علمي؛ غير أن الأمر غير كاف؛ كون الموضوع يبقى بهذه الحالة دون هوية(غير معرف)، وعليه و لاتضاح الصورة أكثر وإعطاء هوية لموضوع البحث العلمي مهما كانت طبيعته، لابد من التطرق إلى أهم مظهر من مظاهر التعريف بالموضوع؛ و نخص بالذكر هنا؛ العنوان، إذ لا يمكن الحديث عن اختيار موضوع بحثي بدون عنوان؛ فهو بالإضافة إلى كونه بينة للموضوع؛ يعتبر واجهة للعمل البحثي، الأمر الذي سنحاول معالجته في النقطة الموالية.

المبحث الثاني/ تحديد و صياغة عنوان البحث العلمي: يشكل عنوان البحث العلمي واجهة و بطاقة تعريف للموضوع محل الدراسة؛ لذا فهو يبلغ من الأهمية بما كان، و على حد قول البعض فإن المشكلة أو الموضوع لا يصبح ملموسا بأيدينا إلا بعدد من الإجراءات و من هذه الإجراءات إعطاء الموضوع عنوانا يليق به[14]، و للعنوان وظيفة إعلامية لمحتوى البحث؛ فعن طريق العنوان يبلور القارئ فكرة عن موضوع البحث الذي يتصفحه، ولهذا لابد للعنوان أن يتوفر على مجموعة من الشروط المعينة، منها الشكلية و منها الموضوعية، غير أنه قبل صياغته يجب تحديد المفاهيم و المصطلحات.

المطلب الأول/ تحديد المفاهيم و المصطلحات: إن لهذه العملية أهمية بالغة في أي بحث علمي، حيث لا يمكن صياغة عنوان دون ضبط للمفاهيم و المصطلحات، و عليه سنحاول تقديم تعريف للمفاهيم و المصطلحات، ثم نحدد العوامل المساعدة على تحديدها.

الفرع الأول/ تقديم تعريف للمفاهيم و المصطلحات: لا يمكن فهم المراد من

المفاهيم و المصطلحات إلا من خلال تقديم تعريف لهما، الأمر الذي سنتناوله فيما سيأتي.

أولا/ تقديم تعريف للمفهوم: تختلف تعاريف المفهوم من كاتب في المنهجية إلى آخر، كما تختلف تعاريف المفهوم تبعا للنظرة الخاصة بكل علم أو مجال من مجالات التفكير الإنساني؛ فكل علم ينظر إلى المفهوم من زاوية خاصة؛ فالمفهوم عند المناطقة يشير إلى السمات والخصائص الجوهرية التي تميز الأشياء أو الأحداث أو الأسماء عن بعضها وترسم صورة ذهنية لمنطوق الشيء ذاته[15]، أما معنى المفهوم في العلوم النفسية فإنه يشير إلى مجموعة السمات أو الدلالات التي تستدعيها القوى الإدراكية عند سماع منطوق كلمة ما لتجميع صورة ذهنية لهذه الكلمة لتمييزها عن غيرها من الأشياء[16].

كما تختلف هذه التعاريف حسب المعيار المعتمد في تقديمها؛ سواء كان هذا التعريف يتناول المفهوم من حيث موضوعه أو من حيث أهميته، و على هذا الأساس سنحاول تحديد أو تقديم معنى للمفهوم.

أ/ المفهوم من حيث موضوعه: يمكن تعريف المفهوم بأنه تجريد أو وسيلة مختزلة لتمثيل عدد من الحقائق بهدف تبسيط التفكيـــــر، و ذلك عـن طريق تجميع مجموعة من الظواهر و الأحداث تحت عنوان واحد[17] كما يمكن أن يقصد بتحديد المفهوم ذلك التعبير عن الأشياء المتجانسة دون أن تعني شيئا واحدا؛ فهو عبارة عن وصف تجريدي لوقائع ملحوظة، لكنه لا يتحدث عن واقعة بنفسها، فمثلا عندما نقول نظام سياسي، فنحن نقصد أيها نظام دونما تحديد، إن كان المقصود نظام رئاسي؛ برلماني...الخ، و هنا النظام السياسي مع أنه متفق عليه كمعنى عام إلا أن كل شخص يملك تصورا عن شكله[18]، وعليه فإن الباحث مطالب بتحديد المفهوم أو القصد الدقيق الذي يريد أن يعنيه بالدراسة و يصيغه في العنوان عن طريق استعمال ألفاظ دالة.

و في الأخير نقول أن تحديد المفهوم هو ذلك النشاط الفكري الذي يؤدي بنا للانتقال من فكرة عامة إلى تصور و من ثم إلى معنى دقيق نميز به الشيء أو المعنى المقصود عن غيره.

ب/ المفهوم من حيث أهميته: إن المفهوم هو تلك الوسيلة التي تمكننا و تسمح لنا باستيعاب التعقيدات التي تحيط بالحالة المدروسة في مختلف مظاهرها

الملموسة و تمكننا في نفس الوقت من الدخول في دراسة تحليلية[19]، بمعنى أن تحديد المفهوم هو الذي يمكننا من صياغة عنوان دال؛ محدد و دقيق يبتعد عن العمومية و السطحية.

كما تتجسد أهمية المفهوم في إعطاء القارئ تصورا عن موضوع البحث من منطلق أن تحديد المفهوم لدى الباحث يمكنه من تبليغه إلى غيره من القراء لاسيما من خلال ضبط هذا المفهوم من خلال مصطلحات يعبر عنها بألفاظ تكون العنوان، لأن المفهوم ليس محصورا في لفظ واحد فهو أوسع من ذلك[20] و هذا ما سنوضحه في النقطة الموالية.

ثانيا/ تقديم تعريف للمصطلح و أهميته: إن تبيان أهمية تحديد المصطلحات و أثرها على موضوع البحث العلمي؛ لا تتضح إلا من خلال تقديم تعريف لهذا الأخير؛ كخطوة أولى، ومن ثم بلوغ الأهمية في خطوة ثانية.

أ/ تعريف المصطلح: طالما أن كل علم له مفاهيمه الخاصة؛ فإن كل علم له مصطلحاته على غراره في الميدان القانوني، حيث نجد للقانون مثلا مصطلحاته القانونية الخاصة به، و المصطلح كما هو الحال بالنسبة للمفهوم تتعدد تعاريفه من كاتب إلى آخر.

حيث يمكن القول أن المصطلح هو ذلك الرمز الذي يمثل وسيلة اتصال تربط المفهوم بالقصد؛ فهو في القانون ذلك اللفظ الذي نحدد به المفهوم المقصود من الصياغة .

و هنا نشير إلى أننا بصدد إعطاء المعنى أو التعريف الإصطلاحي للمصطلح، فقد عرفه الجرجاني بأنه اتفاق قوم على تسمية شيء باسم ما[21].

كما تم تعريف المصطلح بأنه اتفاق طائفة على وضع لفظ إزاء المعنى[22]؛ بمعنى أنه اللفظ المعبر على معنى معين فهو عنوان لهذا المعنى الذي يؤدي إلى تحديد و استيعاب المفهوم المقصود من صاحب اللفظ أو العبارة بدقة.

و قد عرف المصطلح بأنه اللفظ المختار للدلالة على شيء معلوم للتمييز به عما سواه[23].

إذن و حسب التعريفات السابقة نقول أن المصطلح عبارة عن عبارات أو رموز أو ألفاظ منفردة كانت أو لا؛ تشترك في صياغتها مجموعة معينة في ميدان معين للدلالة على مفهوم مقصود و متفق عليه بينهم في ميدانهم. و هو الأمر

الذي ينطبق على الميدان القانوني.

حيث نقول أن المصطلحات القانونية ألفاظ لغوية تدل على مفاهيم محددة في المجال القانوني و التي يشترك فيها كل القانونيين للتعبير عن قصد محدد بينهم، فالمصطلح بذلك، هو حصيلة اقتران رمز لغوي بمفهوم[24].

ب/ أهمية تحديد المصطلحات: من خلال ما سبق؛ تتضح لنا أهمية تحديد المصطلحات في صياغة العنوان كون هذا الأخير عبارة عن مجموعة من الألفاظ المصاغة بلغة معينة و فق رسم معين تهدف إلى بلوغ المفهوم المقصود و المنشود من الباحث و إيصاله للغير؛ الذي يعرف دلالة هذه المصطلحات مسبقا؛ لاسيما في ميدان البحث المعني بالعنوان، و بالتالي يكون التوفيق في تحديد المفاهيم و اختيار المصطلحات من قبيل التوفيق في صياغة العنوان، من باب أنه أصبح دالا و مفهوما للجميع؛ الباحث و غيره من المتلقين، و هكذا نكون أمام موضوع بحث علمي يوحي بالجودة في الشكل و المضمون.

إذن إن أهمية تحديد المصطلحات لها انعكاس إيجابي على كل من البحث و العنوان.

الفرع الثاني/ العوامل العملية المساعدة على تحديد المفاهيم و المصطلحات:

للانتقال من التفكير العام إلى التصور؛ و من ثم إلى تحديد مفهوم دقيق للظاهرة موضوع البحث، و إخراجها بلغة واضحة و تعكس القصد الحقيقي من الألفاظ المستعملة؛ و تبليغها للمتلقي كما يقصدها الباحث وفق أصولها العلمية، لابد من إجراء بحث ببليوغرافي أولي يمكن الباحث من ضبط و تحديد المصطلحات الأساسية لهذه الظاهرة بغرض صياغتها في شكل عنوان.

هذا البحث الببليوغرافي يشتمل على أكبر عدد ممكن من المصادر و المراجع المتعلقة بموضوع البحث، و لتوضيح ذلك أكثر سنبين طبيعة كل من هذين المصطلحين المرتبطين ارتباطا وثيقا بعملية تحديد المفاهيم و المصطلحات.

أولا/ المصادر: هي تلك المراجع العلمية الأصيلة أو الأصلية التي كان صاحبها هو السباق إليها فلا يكون قد نقلها عن غيره أو استنبطها ممن سبقوه ، بمعنى أن المصادر هي النسخ الأصلية لأي بحث أو عمل أو حتى قول أو موقف، و أوضح صورة للمصادر وفق هذا المعنى نجد القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة المأخوذة مباشرة من أقوال و أفعال النبي محمد(ص).

وقد اختلف في تحديد المراد من مصطلح المصادر، فهناك من جعلها تشتمل على المخطوطات و الأحكام القضائية وتصريحات السياسيين و خطاباتهم و كذا آراء الباحثين الشخصية و انتقاداتهم[25].

ثانيا/ المراجع: هي البحوث و الدراسات و كل الأعمال العلمية التي تعتمد على المصادر أو على دراسات و أعمال سابقة لها.

و هنا نشير إلى أن هذا التقسيم للمصادر و المراجع موضوع خلاف فقهي لأن البعض يسلم بمصطلح المرجع مهما كان نوعه.

و في الأخير؛ ومما سبق نقول أي نعم، إن إجراء بحث ببليوغرافي أولي يساعد على تحديد المفاهيم التي تمكن من صياغة عنوان بحث بصورة تقنية إن جاز القول، غير أن هذا غير كافي؛ إذ يمكن أن تتبلور لدينا مفاهيم من خلال المقابلات و الاحتكاك بالغير الذي يملك معارف في ميدان بحثنا.

و هنا ينصح بعدم الاعتماد على المراجع العامة و الغوص فيها، لأنها قد تجعل الباحث يخرج عن نطاق موضوعه؛ وبذلك يستنزف الجهد و الوقت دون فائدة، و عليه يجب التركيز على المراجع المتخصصة.

المطلب الثاني/ الشروط الشكلية و الموضوعية في صياغة عنوان البحث العلمي: إن تحديد المفاهيم و المصطلحات التي تمكننا من وضع عنوان دال لأي بحث علمي لا يجعل من هذا العنوان مستوفيا لكل أركانه و قابلا للإخراج و الطباعة، لأنه لابد من توافر شروط شكلية و أخرى موضوعية.

الفرع الأول/ الشروط الشكلية لعنوان البحث العلمي: من الناحية الشكلية يجب أن يشتمل العنوان على بعض الشروط نوجزها فيما يأتي :

أولا/ موقعه في البحث: يتموقع العنوان في أول صفحة من البحث العلمي أو ما يعرف بالواجهة، و يتوسط هذه الصفحة؛ و تتم كتابته بخط غليظ يجعله بارزا و يحبذ لو يكون بخط مختلف عن ذلك المستعمل في باقي أجزاء الواجهة؛ كما تتم كتابته (العنوان) في أول صفحة داخلية تلي صفحة الواجهة التي تكون عادة من ورق خاص، و هذا الأمر يخص كل أنواع البحوث أو الكتب.

هذه هي الشروط المتعارف عليها بالنسبة لكتابة عنوان في أي بحث علمي، و هذا الأمر يكون في مرحلة الإخراج النهائية للبحث، سواء في مرحلة الطباعة على الورق؛ أو ترك في إخراجه على الحوامل الالكترونية.

كما يمكن أن يكون العنوان في المتن، متوسطا أعلى الصفحة؛ فهو يشكل رأسها، و يكتب بحجم أقل من الحجم المستعمل في المتن.

ثانيا/ الشروط اللغوية لصياغة عنوان البحث العلمي: بالإضافة إلى شرط الشكلية الذي يتوجب احترامه في موقع العنوان؛ فإن هذا الأخير لابد أن تراعى في صياغته أمور شكلية أخرى نصطلح عليها الشروط اللغوية على غرار:

أ/ عدم التوسع في صياغة عنوان البحث العلمي: إن إطالة عنوان البحث قد يؤثر على الموضوع، و يؤدي إلى الخروج عنه، لذلك يفضل ضبط عنوان في حدود ستة عشر(16) كلمة ؛ كأقصى حد، و عدم المبالغة في التوسع في العنوان، أي أن يصاغ العنوان صياغة قصيرة.

وفي هذا الشأن، هناك من يحبذ الاقتصار على اعتماد عنوان يتضمن اثنتي عشر (12) كلمة على الأكثر.

ب/ عدم التضييق و الاختصار الشديد للعنوان: إن عدم التوسع في العنوان لا يعني الإخلال عند اختياره، بحيث يجب تجنب الاختصار الشديد في وضعه.

ج/ الابتعاد عن العنوان المثير: بما أن البحث هو عمل علمي؛ بحث، فيجب الابتعاد عن العناوين الدعائية أو المثيرة .

بالإضافة إلى هذه الشروط اللغوية التي يجب احترامها عند صياغة عنوان بحث علمي، نجد بعض الشروط المتعلقة بالقاعد اللغوية و التي يجب مراعاتها على غرار:

- أن يتجنب الباحث قدر المستطاع استعمال حروف العطف و هذا ينطبق على العنوان الرئيسي و العناوين الفرعية للبحث.
- أن يتجنب الباحث استعمال الفواصل.
- أن لا يكون العنوان في شكل سؤال.
- أن لا يكون في شكل تعجب.

كل هذه الشروط التي يمكن اعتبارها جمالية؛ بعض الكتاب لا يرونها من شروط المؤلفات العلمية[26]، كونه يغلب عليها الطابع الجمالي الدعائي؛ غير أننا نحبذ الجمع بين الجمالية الدعائية و الموضوعية في صياغة عنوان أي بحث مهما كان ميدانه و طبيعته: مذكرة ماستر، أطروحة دكتوراه...إلخ، دون المغالاة إلى درجة قد تؤثر سلبا على القيمة الشكلية أو حتى الموضوعية للبحث؛

فتخرجه عن إطاره العلمي.

الفرع الثاني/ الشروط الموضوعية لعنوان البحث العلمي: لابد من الناحية الموضوعية أن يشتمل العنوان على بعض الشروط؛ نوجزها فيما يلي:

أولا/ الشروط الخاصة بذات العنوان: و هي تلك التي ينبغى على الباحث أن يستوفيها في عنوان بحثه و يتعلق الأمر بما يلي:

أ/ التأطير الزمكاني و الموضوعي لعنوان البحث: بما أن عنوان أي بحث علمي يؤدي وظيفة إعلامية عن موضوع البحث و نطاقه و ميدانه، فإنه يجب أن يكون مؤطرا إما زمنيا و إما مكانيا أو موضوعيا، إلا أنه من المستحسن هنا أن يتم تأطيره وفق عنصرين على الأقل من هذه العناصر أي من الأفضل أن يؤطر العنوان : موضوعيا و مكانيا و مثال ذلك، أن نصيغ عنوانا كما يلي :

" إجراءات نزع الملكية لأجل المنفعة العمومية في التشريع الجزائري" .

أو موضوعيا و زمانيا " التنظيم القضائي في الجزائر بعد الاستقلال ".

أو موضوعيا و زمكانيا و مثال ذلك " اختصاص مجلس الدولة في الجزاير بعد صدور القانون العضوي رقم 01/98 ".

ب/ تجنب العناوين القابلة لتأويلات عديدة: يجب على صاحب البحث تفادي اختيار عناوين تحمل و تقبل تأويلات و تفسيرات مختلفة و متناقضة، بل إن الصياغة العلمية للعنوان تتطلب وضع عنوان واضح و دقيق، بمعنى أن يكون العنوان دقيقا؛ محددا؛ و ألا يكون عاما.

ج/ **إختيار عنوان مفهوم و بعيد عن التعقيدات:** إن أفضل عنوان للبحث؛ هو اختيار عنوان بسيط؛ مفهوم، و غير معقد، و لا يحتوي على عبارات غريبة، أي أن يكون دالا يحدد مجال إشكالية البحث و موضوعه.

ثانيا/ الشروط المتعلقة بالعلاقة الانعكاسية و البنيوية بين العنوان و موضوع البحث: من الشروط الموضوعية التي يستلزم أن يشتمل عليها أي عنوان بحث علمي، هي تلك الشروط التي تحقق العلاقة البنيوية و الوظيفية الانعكاسية بين العنوان و موضوع البحث من منطلق العلاقة التداخلية بينهما، حيث أن العنان يشكل اختزالا لموضوع البحث العلمي الذي بدوره يجب ألا يخرج عن قصد العنوان و مفهومه، و هذه الشروط سنحاول تبيانها في النقاط التالية:

أ/ مطابقة العنوان لمضمون البحث: إن صياغة عنوان البحث يجب أن تكون

متطابقة مع محتوى البحث، بحيث تعبر عن محتواه، و ذلك لتمكين القارئ من فهم و أخذ فكرة عن المضمون؛ بمجرد قراءة عنوان البحث العلمي، بمعنى أن يكون العنوان عاكسا حقيقيا للموضوع محل الدراسة أو البحث.

ب/ أن يكون العنوان مرنا ذو طابع شمولي: بحيث لو استدعت الدراسة التعرض لتعريفات الموضوع الذي يدل عليه هذا العنوان و أقسامه؛ ما اعتبر ذلك خروجا عن الموضوع، و مثال ذلك لو اختير عنوان "العقوبات في الإسلام"، فإنه يدخل فيه كل من العقوبات البدنية و المالية.

ضف إلى ذلك أن أهمية المرونة تبرز من حيث أنه لو تم اكتشاف بأن البحث طويل؛ فإنه يمكن التحكم فيه بإقصاره مثلا على العقوبات المالية؛ إذا ما أخذا بالمثال السابق، و على العكس من هذا؛ لو كان العنوان مضغوطا ضيق الأفاق منذ البداية؛ فإن هذا يقيد الباحث و يزيد من إمكانية الخروج

عن نطاق موضوع البحث، و أي خروج عن مداره يعد خطأ منهجيا و ابتعادا عن الموضوعية[27].

وهنا ننوه إلى أنه يوجد العنوان الرئيسي أي عنوان البحث و العناوين الفرعية الخاصة بأجزاء البحث سواء كانت أقسام، أبواب، فصول، مباحث، أو حتى مطالب و فروع أو نقاط؛ و هذه الأخيرة تنطبق عليها نفس الشروط الخاصة بعنوان للبحث؛ بالإضافة إلى أخرى تتعلق بالتناسب مع الموضوع و الترابط و التكامل فيما بينها، وقد خرجت من نطاق دراستنا بصورة دقيقة لارتباطها الوثيق بكيفيات و شروط صياغة التصميم في بحث علمي، و الذي يمكن أن يشكل موضوع دراسة مستقل و قائم في حد ذاته.

الخاتمة: تعتبر مرحلة اختيار موضوع؛ و عنونته؛ أو بالأحرى اختيار عنوان يكون موضوعا للبحث العلمي؛ أول خطوة في عملية البحث العلمي؛ و أصعبها على الإطلاق، و ذلك لارتباطها بمجموعة من العوامل التي تحتمل الانعكاس إيجابا و سلبا على توفيق الباحث في اختيار موضوع بحثه؛ لاسيما إذا تعلق الأمر بمذكرة ماستر أو أطروحة دكتوراه، و تأثيرها على جودة الموضوع؛ و بالنتيجة على إمكانية بلوغ الهدف المنشود من الدراسة أصلا، ضف إلى ذلك أن صعوبة هذه المرحلة ترجع إلى كونها تجسيدا للاختيار الرسمي لموضوع البحث العلمي.

و ما يؤكد ذلك، تلك المظاهر التي تبرز من خلال العوامل المؤثرة سلبا أو إيجابا على الباحث و موضوع البحث على حد سواء، و كذلك تلك الشروط الواجب مراعاتها عند صياغة عنوان لهذا البحث.

حيث أنه فيما يخص كيفيات و شروط اختيار الموضوع نقف على تلك العوامل الذاتية المتعلقة بشخص الباحث؛ و التي تبقى نسبية و متغيرة على غرار؛ نفسية هذا الأخير؛ وضعه المادي؛ و حتى الصحي الذي يحتمل عدة تقلبات خلال مختلف مراحل البحث العلمي، بما فيها مرحلة اختيار الموضوع، وعلى هذا الأساس نرى بأن يتم في هذا الشأن مراعاة؛ و بصفة خاصة الظروف الصحية للباحث عند اختيار موضوع لبحثه، لما لها من أثر على الباحث و موضوع البحث، و لنا في هذا الأمر مثال في ظل وباء كورونا الذي عطل أغلب مناحي الحياة العامة المتعلقة بالمجتمع؛ وعلى غرار الخاصة بالطلبة، فلا هناك نفسية تساعد على البحث و لا هناك سبل للحصول على المراجع أو مخالطة الباحثين و الأساتذة في ظل المناخ العام السائد، ماعدا ما ارتبط منها بالضرورة الملحة؛ على غرار البحوث التي تسهم في القضاء على الوباء؛ كونها تنضوي تحت بند الضرورة الملحة، زيادة على ضعف إمكانيات التواصل عن بعد سواء ماديا أو تقنيا.

و عطفا على ما سبق؛ نجد أيضا العوامل الموضوعية خاصة تلك التي يمكن اعتبارها خارجية بالنسبة لموضوع البحث؛ و نعني هنا المدة الزمنية التي تقرر لاختيار الموضوع البحثي؛ و التي نراها قصيرة زيادة على كونها مقيدة و محدودة، مما قد يشكل عاملا يؤثر سلبا على اختيار عنوان جيد، و بالتبعية يؤثر سلبا على جودة البحث، و على هذا يجب أن يأخذ بعين الاعتبار في تقييد الباحث بمدة زمنية، أن تكون هذه الأخيرة متناسبة و العمل البحثي، لاسيما إذا اعتبرنا الإجراء الشكلي الإداري الذي يفرض على الطالب الباحث مثلا في طور الماستر و الدكتوراه؛ تقديم ملخص عن موضوع البحث، قبل اعتماده بصفة رسمية الأمر الذي يحتاج مدة أطول، كما نرى أنه قد يتم الاستغناء عن هذه الجزئية.

أما فيما يخص صياغة عنوان البحث العلمي فإنه يجب مراعاة كل من الشروط الشكلية ما تعلق منها بالإخراج حين ما نتكلم عن موقع العنوان أو ما تعلق

بالشروط اللغوية و كذلك يجب مراعاة المعايير الموضوعية للعنوان فيما يخص الملاءمة و التناسب مع موضوع البحث و الدلالة عليه.

إذن؛ نقول أن صعوبة اختيار عنوان؛ ليكون موضوعا لبحث علمي، تتجلى في فيصلية هذه المرحلة، لأن صاحب البحث؛ يكون فيها؛ مترددا و حائرا بين عدد هائل من المواضيع، إذ إنه؛ إن أحسن الاختيار؛ فإنه ينجز بحثه بسهولة؛ و يصل إلى الهدف المتوخى من الدراسة، و إن أخفق في الاختيار؛ فإنه و في كثير من الأحيان؛ و بعد مدة زمنية؛ يتراجع عن عنوان البحث، و هذا ما يحدث أثناء مرحلة المناقشة؛ بحيث يعلن صاحب البحث تخليه عن دراسة الموضوع لكونه يقع في حالة تناقض بين عنوان البحث و مضمونه، و ينتج عنه عدم انسجام بين عناصر البحث، لذلك؛ و لتجاوز هذه المرحلة؛ لا بد من إتباع طريقة؛ تكون علمية و عملية في اختيار موضوع للبحث فيه و وضع عنوان له.

التهميش:

01- عبد الوهاب ابراهيم ابو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة التاسعة، 2005، ص 47 .

02- بول باسكون، إرشادات عملية لإعداد الرسائل و الأطروحات الجامعية، بحث في العلوم الانسانية، ترجمة احمد عريف، الرباط، 1981، ص 8 .

03- كمال اليازجي، إعداد الأطروحة الجامعية ، دار الجبل، لبنان ، دون سنة نشر ، ص ص 16، 17 .

04- هاني الحاج، الموطأ لإمام الائمة و عالم المدينة مالك بن أنس، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، 2008، ص 458.

05- احميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، دون دار نشر، الطبعة الثالثة، 2015، ص 78 .

06- بول باسكون، المرجع و الصفحة السابقين .

07- احميدوش مدني، المرجع السابق، ص 75 .

08- كمال اليازجي، المرجع السابق ، ص 18 .

09- عبد الوهاب ابراهيم ابو سليمان، المرجع السابق ، ص 50 .

10- احميدوش مدني ، المرجع السابق ، ص 70 .

11- المرجع نفسه، ص 72 .

12- المرجع نفسه، ص 73 .

13- المرجع نفسه، ص 74.

14-سعيد اسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، الطبعة الثانية، دون دار نشر، 2010 ، ص 185.

15- عمار بوحوش و آخرون، منهجية البحث العلمي و تقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين، ألمانيا، 2019، ص 27.

16- عمار بوحوش و آخرون، نفس المرجع و الصفحة السابقين.

17-بمحمد منير حجاب ، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية ، الطبعة الرابعة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة، مصر، 2007، ص 24.

18-احميدوش مدني، المرجع السابق، ص 84.

19-بول باسكون، المرجع السابق، ص 11.

20- عمار بوحوش و آخرون، المرجع السابق، ص 32.

21- عمار بوحوش و آخرون، المرجع السابق، ص 26.

22-نفس المرجع و الصفحة.

23-نفس المرجع و الصفحة.

24-نفس المرجع، ص 27.

25- عبد العزيز بن عبد الرحمان بن علي الربيعة، البحث العلمي حقيقته و مصادره ومادته و منهاجه و كتابته و طباعته ، الطبعة السادسة ، المجلد 1 ، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ص 91، 92 .

26-سعيد اسماعيل صيني ، المرجع السابق ، ص 186.

27- عبد الوهاب ابراهيم ابو سليمان، المرجع السابق، ص 54.

قائمة المصادر:

الحديث الشريف.

قائمــة المراجـــع :

- ابو سليمان عبد الوهاب ابراهيم، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة التاسعة، 2005.

الحاج هاني، الموطأ لإمام الائمة و عالم المدينة مالك بن أنس، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، 2008

- اليازجي كمال، إعداد الأطروحة الجامعية، دار الجبل، لبنان، دون سنة نشر.

- الربيعة عبد العزيز بن عبد الرحمان بن علي، البحث العلمي حقيقته و مصادره ومادته و منهاجه و كتابته و طباعته، الطبعة السادسة، المجلد 1، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- باسكون بول، إرشادات عملية لإعداد الرسائل و الأطروحات الجامعية، بحث في العلوم

الانسانية، ترجمة احمد عريف، الرباط، 1981.

- بوحوش عمار و آخرون، منهجية البحث العلمي و تقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين، ألمانيا، 2019.

- حجاب محمد منير، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، الطبعة الرابعة، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة مصر، 2007.

- مدني احميدوش ، الوجيز في منهجية البحث القانوني ، دون دار نشر ، الطبعة الثالثة ، 2015.

- صيني سعيد اسماعيل ، قواعد أساسية في البحث العلمي، الطبعة الثانية، دون دار نشر، 2010.